

دعوة الشركات الفرنسية لاستكشاف فرص الاقتصاد الجديد في الإمارات



أبوظبي: «الخليج»

بحث عبد الله بن طوق المري، وزير الاقتصاد، مع مجموعة من رجال الأعمال والمستثمرين والرؤساء التنفيذيين لكبرى الشركات الفرنسية، خلال اجتماع بحضور فرديريك سانشيز، رئيس الفرع الدولي لجمعية أرباب العمل الفرنسية، سبل تعزيز التعاون الاقتصادي بين أبوظبي وباريس وخلق مسارات جديدة تمكن مجتمعي الأعمال في البلدين من استكشاف المزيد من الفرص المتاحة الداعمة للنمو المستدام لاقتصادهما خاصة في قطاعات الاقتصاد الجديد.

وقال بن طوق: «يعد التعاون الاقتصادي والتجاري المحرك الرئيسي لتعزيز أواصر الشراكة بين البلدين ودفعها قدماً باتجاه تحقيق أهدافهما التنموية المستدامة، وضمان الرخاء والازدهار لكلا الشعبين الصديقين؛ ومن هذا المنطلق عمل الجانبين طيلة السنوات الماضية على توفير جميع الأدوات والممكنات اللازمة لازدهار وتوسع أنشطة شركاتها وهو ما انعكس بشكل إيجابي على أعداد الشركات العاملة في أسواق البلدين».

السياسات الاقتصادية

وأضاف وزير الاقتصاد: «شكلت السياسات الاقتصادية التي أقرتها دولة الإمارات في آخر 3 سنوات، تنفيذاً لرؤية القيادة الرشيدة، أرضاً خصبة لنمو كبريات الشركات الفرنسية وانتشارها في أسواق جديدة، لما تمتلكه من حوافز

ومزايا متنوعة من بينها البنية التحتية المتطورة، والتشريعات المرنة التي تضمن تحقيق المنافسة العادلة، إضافة إلى منظومة خدمات رقمية يمكن من خلالها تأسيس الأعمال في وقت قصير».

وتابع: «ساهمت هذه الممكّنات في احتضان الإمارات لأكثر من 600 شركة فرنسية توظف أكثر من 30 ألف شخص، وتعمل في قطاعات متنوعة من بينها الطاقة المتجددة والنقل واللوجستيات والفنادق والطيران والفضاء والبنوك والتأمين وغيرها؛ وفي المقابل تأتي الإمارات كثاني أكبر مستثمر خليجي في فرنسا، ولديها أكثر من 50 شركة تعمل في السوق الفرنسية بقطاعات مختلفة، وسنعمل مع شركائنا في فرنسا على زيادة عدد الشركات العاملة في أسواق البلدين خلال المرحلة المقبلة، وبما يسهم في خلق آلاف من فرص العمل».

وأكد بن طوق، أن العلاقات الثنائية بين البلدين حققت نقلات نوعية في مختلف مجالات التعاون، مشيراً إلى عمق الروابط المشتركة بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية فرنسا الصديقة، والتي تتجسد من خلال التحالف الاستراتيجي بينهما، الذي أرسى دعائمه صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، حفظه الله، والرئيس إيمانويل ماكرون رئيس الجمهورية الفرنسية، ويزداد متانة يوماً بعد يوم.

واستعرض بن طوق خلال اللقاءات محددات رؤية «نحن الإمارات 2031»، التي تستهدف أن تكون الدولة مركزاً عالمياً للاقتصاد الجديد، تنفيذاً للرؤية الاستراتيجية للقيادة الرشيدة، والخطوات التي أخذتها حكومة الإمارات من أجل تحقيق هذه الغاية، وذلك من خلال تطوير منظومة التشريعات الاقتصادية، وإطلاق مبادرات وبرامج مبتكرة تدعم المناخ الاقتصادي الجاذب للاستثمارات الأجنبية المباشرة، خاصة في قطاعات الاقتصاد الجديد، إلى جانب إصدار منظومة تشريعات لحماية الملكية الفكرية، وإطلاق استراتيجية طموحة لاستقطاب أصحاب المواهب والعقول في كافة القطاعات لتعزيز مكانة الدولة كمركز دائم للإبداع والابتكار.

الفرص الواعدة

ودعا بن طوق رجال الأعمال الفرنسيين وأصحاب الشركات الناشئة إلى الاستفادة من الفرص الواعدة التي تمتلكها السوق الإماراتية، للانتقال بعمليات شركاتهم نحو المزيد من الأسواق على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ودول مجلس التعاون الخليجي بما يصب في نمو تجارتهم وزيادة نفاذ بضائعهم باتجاه هذه الأسواق الغنية. وتعد جمعية أرباب العمل الفرنسية والتي تعرف اختصاراً بـ«ميديف» شبكة رائدة تضم 173 ألف شركة ومشارك ولديها ثقل اقتصادي كبير داخل وخارج فرنسا، وتهدف دعم رواد الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة التي تمثل نحو 95% من إجمالي الشركات المنضمة إلى شبكتها، وتقديم حلول مبتكرة تساعدها على النمو المستدام، من خلال مجموعة من المبادرات والبرامج الرائدة.

وكان عبد الله بن طوق المري، وزير الاقتصاد، قد زار جمهورية فرنسا على رأس وفد اقتصادي من دولة الإمارات، لبحث تعزيز أواصر التعاون الاقتصادي المشترك في مجموعة واسعة من القطاعات الحيوية على رأسها الطاقة المتجددة والسياحة والطيران وريادة الأعمال والذكاء الاصطناعي والفضاء والملكية الفكرية والاقتصاد الدائري.